

القاهرة تمنح حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب لإنعاش اقتصادها

إقامة 5 سنوات لأصحاب المشروعات تجدد تلقائياً مدة حياة المشروع



مشروع بحث عن حوافز

وتوفير منظومة قضائية ناجزة لضمان سرعة حل المنازعات الاستثمارية، حال نشوب خلافات. وأظهر تقرير مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي مؤشرات متأخرة للقاهرة في عمليات إنفاذ العقود، وجاءت مصر في المركز 160 ضمن القائمة التي تضم 190 دولة، وهو ترتيب يحتاج إلى إصلاح سريع، لأنه كفل وحده ليدبر المستثمر الأجنبي ظهوره للقاهرة.

وزاد الأزمة شدة مؤشر جودة الإجراءات القضائية، حيث منح التقرير مصر درجة 5.5 من إجمالي 18 درجة، إلى جانب طول عدد أيام التقاضي وإنفاذ العقود وفق التقرير لتصل إلى نحو 1010 أيام.

ولفت توفيق، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب سياسة سعر صرف مرنة تجعل إنتاج مصر محتفظاً بقدرته التنافسية، فلا ينبغي تثبيت سعر الدولار رغم التضخم، لافتاً إلى جانب طول عدد أيام التقاضي وإنفاذ العقود وفق التقرير لتصل إلى نحو 1010 أيام.

ولفت توفيق، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب سياسة سعر صرف مرنة تجعل إنتاج مصر محتفظاً بقدرته التنافسية، فلا ينبغي تثبيت سعر الدولار رغم التضخم، لافتاً إلى جانب طول عدد أيام التقاضي وإنفاذ العقود وفق التقرير لتصل إلى نحو 1010 أيام.

وتستعد الحكومة المصرية لطرح مجمعات صناعية، ضمن مبادرة أطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، لتشغيل الشباب، وإقامة نحو 13 مجمعا صناعيا؛ من أجل توفير ما يقرب من 4307 وحدات صناعية بمحافظة الجيزة.

وتستهدف الحكومة من تلك الخطوة إتاحة الأراضي الصناعية لهذه الفئات غير القادرة على شراء الأراضي الصناعية بمفردها، فضلا عن أن هذه التجمعات تعزز فرص التشغيل بشكل سريع، جنبا إلى جنب مع الاستثمارات الأجنبية.

وتعد هذه التجمعات اللبنة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعد من الصناعات المغذية للمشروعات الكبيرة، وتقوم بتصنيع الأجزاء الصغيرة التي تستخدمها المصانع المتوسطة والكبيرة.



هاني توفيق

أكد هاني توفيق، رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر السابق، أن منح المستثمرين الأجانب إقامة في مصر لمدة خمس سنوات يعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية للبلاد.

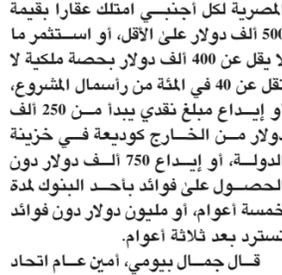
ويتفق في أن أهم مقومات تنشيط أجندة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، توفير الأراضي الصناعية الجاهزة بمراقبتها وبشروط ميسرة.

وأشار لـ "العرب"، إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب مع منح الإقامة نسف البيروقراطية والفساد والعثرات التي تحاصر المستثمر الجاد،

أمعنت مصر في منح المزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على ضخ استثمارات جديدة، وأصدرت لأول مرة قرارات لحل مشكلات الإقامة لهم، ومنحتهم تصريحات إقامة في البلاد لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً مدة حياة المشروع.

الأجانب مقابل ضخ استثمارات جديدة في مصر، إلا أن هذه الخطوة لم تحفز همم المستثمرين بالقدر الكافي، خاصة الاستثمارات التي تحمل جنسية مقاصد مصدرة للاستثمارات، مثل الاستثمارات الأمريكية والبريطانية والخليجية.

وتنص الهيئة العامة للاستثمار وإدارة منح الجنسية للمستثمرين، إلا أن الإقبال عليها لا يزال ضعيفا، الأمر الذي حدا بالهيئة للتوسع في منح حوافز جديدة للإقامة.



محمد حماد

وتنص تشريعات تجنيس المستثمرين الأجانب، على منح الجنسية المصرية لكل أجنبي امتلك عقارا بقيمة 500 ألف دولار على الأقل، أو استثمر ما لا يقل عن 400 ألف دولار بحصة ملكية لا تقل عن 40 في المئة من رأسمال المشروع، أو إيداع مبلغ نقدي يبدأ من 250 ألف دولار من الخارج كوديعة في خزينة الدولة، أو إيداع 750 ألف دولار دون الحصول على فوائد باحد البنوك لمدة خمسة أعوام، حيث وفر دولار دون فوائد تسترد بعد ثلاثة أعوام.

قال جمال بيومي، أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، إن قرار منح الإقامة للمستثمرين الأجانب يوفر الوقت والمجهود على المستثمر، ويؤدي إلى تشجيع ضخ استثمارات بالسوق المحلية.

وأضاف لـ "العرب"، أن هذا الإجراء لا بد أن تتبعه تسهيلات أخرى، أهمها آلية واضحة لمنح الأراضي للمستثمرين الأجانب، بخفيضات في الأسعار أو بنظام المزايدة، الذي يضمن السعر العادل وفق آليات السوق.

يعاني المستثمرون من نقص الأراضي المخصصة للاستثمار الصناعي، الأمر الذي يعد معوقا لتدفق الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

محمّد حماد صحافي مصري

القاهرة - تواصل القاهرة حفز همم المستثمرين، وتهيئة مناخ الاستثمار عبر قرارات تشجع على الإقامة من دون معوقات، وتتبع عن بيروقراطية تجديد الإقامة من جانب السلطات المحلية.

وأصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أخيرا ضوابط تسمح للمستثمرين الأجانب بالإقامة لنحو خمس سنوات متصلة قابلة للتجديد، بدلا من عمليات التجديد التي كانت تتم سنويا، وفي بعض الأحوال بشكل ربع سنوي.

ووفقا للضوابط الجديدة يحق للمستثمر الجاد البقاء في مصر طوال فترة حياة المشروع، وتعتمد الضوابط على نظام النقاط، وكلما حقق المستثمر شرطا من تلك الضوابط تضاف هذه النقاط إلى رصيده، وتعزز من استمرار إقامته.

يضع نظام النقاط وزنا نسبيا لكل بند من بنود عمليات التأسيس، ويصل الوزن النسبي لغرض الشركة نحو 20 في المئة، فيما يصل الوزن النسبي لرأس المال المدفوع نحو 30 في المئة، وعدد العمالة 30 في المئة، أما بالنسبة إلى موقع وممارسة النشاط فيصل وزنه النسبي نحو 20 في المئة.

تمنح القاهرة أولويات للأنشطة الاستثمارية للتمتع بهذه الحوافز، وتتصدرها قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعات الثقيلة، والتعليم قبل الجامعي، والرعاية الصحية، والبترو، وتحلية المياه. وسمحت الحكومة قبل عام بمنح الجنسية للمستثمرين

السودان يكثف جهوده لإصلاح قطاع التعدين

برنامج جديد لإعادة الهيكلة ومراجعة أسهم الشركات

كثف السودان جهوده لتعزيز إيرادات البلد عبر الاستثمار في قطاع التعدين لمضاعفة الإيرادات ودفع الاقتصاد خاصة في ظل الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، والتي ضاعفت من حداثتها أزمة كورونا.

حفظ أسرارهم وعدم نشر المعلومات التي قد تضر بمبادئ التنافس الحر والتطور المتميز لكل شركة عن أخرى، مشيرا إلى أنه لا يسمح لأعضاء اللجنة الفنية بالتدخل في العمل اليومي التنفيذي بحجة سلطتهم الفنية العليا. وقال إنهم أوقفوا التصرفات الفردية التي كان يمارسها البعض في قطاع التعدين في العهد السابق خلال حكم البشير والتي تصل إلى حد توقيف شركات أو رفض طلبات بصورة فردية دون الرجوع إلى اللجنة أو الامتثال إلى ضوابط التعدين.

ويملك السودان ثروات هائلة من المعادن، لكن الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد عام 1963 لم تتمكن من استغلالها في إنعاش الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة السودانيين.

ويؤكد الخبراء تقاسم أزمات إدارة الاقتصاد وخاصة قطاع التعدين بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر حسن البشير. وحذروا من أن يؤدي الارتباك السياسي إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية.

وتنتشر أماكن التعدين التقليدي للذهب في أكثر من 800 موقع بمعظم ولايات السودان الشمالية والغربية، التي يبدو أنها لم تستغل بالشكل المطلوب.

الخرطوم - وجه السودان أنظاره نحو قطاع التعدين الذي يعد من أبرز موارده بهدف تعزيز إسهامته في دفع الاقتصاد من خلال برنامج إعادة هيكلة. وتزايدت خلال السنوات الأخيرة ضغوط الأوساط الاقتصادية على السلطات السودانية لإتخاذ صناعة التعدين، التي تشهد حاجة الخرطوم إلى عواذها بسبب الشلل والفوضى، اللذين يعمان الاقتصاد بعد عقود من السياسات المخبطة.

وقال وزير الطاقة والتعدين المكلف خيرى عبدالرحمن إن وزارته تبذل جهودا كبيرة لإصلاح قطاع التعدين بدءا من إعادة هيكلة ومراجعة أسهم شركاتها وتكوين مجالس إدارتها ومراجعة مساحات مريعاتها وطريقة إدارتها.

ودعا خيرى الجميع إلى التفهم والوقوف مع إدارة القطاع ودعمها من أجل استكمال هذه الخطط وتنفيذ البرامج على أرض الواقع والأنتاج الفرصة لإعداد التغيير في استخدام القصور كتربعة لإنتاج أوضاع يعلم الجميع أنها تركة حكم الرئيس السابق عمر البشير.

ووافق إحصائيات حكومية، بلغ إنتاج السودان من الذهب العام الماضي حوالي 105 أطنان، شكل التعدين المحلي منه حوالي 80 بالمتة.

وتستهدف الخرطوم رفع إنتاجها من الذهب إلى 110 أطنان خلال المرحلة المقبلة لتحل المركز التاسع عالميا والثاني أفريقيا بعد دولة جنوب أفريقيا. ومنذ 2015، قفز عدد الشركات العاملة في مجال المعادن بالبلاد إلى 120 شركة محلية وأجنبية، في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع بعد خسارة عوائد النفط إثر انفصال الجنوب في 2011.

ورغم هذا العدد من الشركات، فإن عدد التي وصلت إلى مرحلة الإنتاج لا يتجاوز عشر شركات فقط باحتياجات تجاوزت 940 طنا من الذهب.

وتؤكد عدة مؤشرات أن الجزء الأكبر من هذه الشركات لا تزال في مرحلة الاستكشاف وربما قد تكون توقفت بشكل مؤقت بسبب الظروف التي تمر بها البلاد حاليا.

وكان وزير النفط والمعادن السابق أزهرى عبدالقادر قد أعلن في يناير 2019 عن اكتشاف منجم ذهب وصفه بـ"الضخم"، بطاقة إنتاجية متوقعة تصل إلى 7 أطنان سنويا.

وتزخر البلاد بأنواع مختلفة من الخامات المعدنية، التي يمكن أن تدخل في الصناعات الثقيلة مثل الحديد والمانغنيز والكروم وما يترتب على هذه الصناعة من سبائك نحاس ورمصاص وزنك، فضلا عن الفضة والبلاتين والباربرايت.

وكثف السودان في مارس 2018 عن خطط للاستثمار في احتياطات اليورانيوم بهدف الاستفادة منه في الطاقة النووية وبالتالي استغلالها لإنتاج الطاقة البديلة، وسط تباين الآراء حول نجاح الحكومة في مساعيها.



خيرى عبدالرحمن

تهدف إلى إصلاح قطاع التعدين عبر إعادة هيكلة

وأوضح الوزير أن اللجنة الفنية للتعدين تضم مجموعة من الخبراء بحكم تخصصاتهم وأقسام عملهم في قطاع التعدين وإيراسها وكيل قطاع التعدين، وهي السلطة الفنية التي توصي بكل ما هو فني في إدارة قطاع التعدين.

وقال وزير المكلف "قمنا بمراجعة شاملة لأسس عملها لضمان وضع الضوابط التي تحمي هذه الثروة الهامة وتحافظ على البيئة وتخدم الإنسان في المقام الأول، وقامت اللجنة بإعادة تأهيل عدد من الشركات العاملة وتم إنهاء تعاقدات مع أخرى بناء على توصياتها كما تم التعاقد مع عدد من الشركات التي اجتازت بنجاح المعايير الجديدة".

وأضاف خيرى أن اللجنة حاليا تقوم بجهاز المربعات الجديدة التي تطرح في عطاءات محلية ودولية للاستثمار، وفقا لقانون التعدين 2015 وكذلك ضوابط البيئة الحديثة وضوابط السلامة والجودة وضوابط التأهيل المالي الذي يركز على القدرات المالية والموارد المشروعة لرأس المال ورفع الضرائب إلى آخر ذلك من الضوابط التي يتم تلخيصها بواسطة اللجنة الفنية في صيغة نهائية تتضمن التقييم الجزئي والنهائي.

وقال إنه على ضوء كل ذلك تصدر التوصية الفنية بـ: التأهيل، الموافقة على طلب، تخطيط مراع، استكشاف فني، إلغاء، تمديد وغير ذلك.

وأكد أن دور اللجنة الفنية للتعدين يتطلب درجة عالية من الحرفية والالتزام المهني بالقانون واللوائح، كما يتطلب الحرص على احترام المعلومات التي يقدمها أصحاب الطلبات والتأكيد على

قرض أوروبي لمصر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

التعاون متعدد الأطراف لدعم التنمية المستدامة.

وبدأت الشراكة الاستراتيجية الثنائية بين مصر وبنك الاستثمار الأوروبي في العام 1979، وأسفرت عن تنفيذ مشروعات متنوعة في العديد من القطاعات لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبلغت التمويلات المقدمة من البنك مصر ما يقرب من 10.6 مليار يورو في القطاعين العام والخاص والبنوك خلال السنوات الماضية.

وأشارت إلى أن مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي كان قد أقر في يوليو الماضي اتفاقا بقيمة 1.9 مليار يورو لصالح قطاع النقل وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

ونوهت بأهمية تعزيز التعاون مع شركاء التنمية لدعم أجندة التنمية الوطنية، موضحة أن وزارة التعاون الدولي المصرية تسعى من خلال الدبلوماسية الاقتصادية إلى توطيد

والخاص، من خلال توفير التمويلات للمشروعات ذات الأولوية. وأكدت أن "التمويلات التي وفرها بنك الاستثمار الأوروبي للبنوك المحلية خلال العام الجاري هي الأكبر في تاريخ التعاون المشترك، حيث وفر نحو 800 مليون يورو في وقت سابق للبنك الأهلي، ونحو 100 مليون دولار لبنك القاهرة، فضلا عن 750 مليون يورو لبنك مصر"، الذي يعد أحد أكبر البنوك الحكومية في البلاد.

القاهرة - وافق بنك الاستثمار الأوروبي، على توفير نحو 750 مليون يورو لبنك مصر، من أجل إعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة، حسبما أعلنت وزيرة التعاون الدولي المصرية رانيا المشاط الاثنين.

وشددت المشاط في بيان، على أهمية الشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي في دعم جهود التنمية في مصر على المستويين الحكومي



قطاع واعد يقطن الاستثمارات